تنظمه في خمس دول عربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

5 محاضرات و3 ورش عمل في اليوم الثالث لمؤتمر «تطوير إدارة النفايات» بجمعية حماية البيئة

الأطلاع على العرض المرئي

فعاليات المؤتمر الختامي لمشروع تطوير إدارة النفايات

واصلت الجمعية الكويتية لحماية البيئة فعاليات المؤتمر الختامي لمشروع «تطوير إدارة النفايات» والذي تشرف على تنفيذه في 5 دول عربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وقال يوسف الكوس أمين صندوق جمعية حماية البيئة في تصريح صحافي اليوم إن المؤتمر الختامي لمشروع «تطوير إدارة النفايات» والذي تنظمه الجمعية خلال الفترة من 21 - 25 من الشهر الجاري واصل في يومه الثالث تنفيذ 3 ورش عمل موسعة وهي «الحماة البلدية الناتجة عن محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وإدارة المخلفات الطبية، وإدارة مرادم النفايات المنزلية».

مشيرا إلى أن «ورشة الحماة البلدية تهدف بصفة عامة إلى «دراسة كيفية الاستفادة من الحماة الناتجة عن معالجة مياه الصرف لاستخدامها في المجالات المختلفة مثل انتاج الطاقة والزراعة، أو الاستفادة بها في عمليات الردم وفقا للاشتراطات البيئية المتبعة، وذلك بدلا من تراكمها وتجنب الأضرار البيئية التي قد تحدثها».

وبين الكوس أن ورش العمل الثلاث تضمنت 5 محاضرات علمية ونماذج تطبيقية، مشيرا إلى أن المحاضرة الأولى جاءت بعنوان «التعريف بمشروع مسح وإعداد قاعدة بيانات شاملة لإدارة النفايات بدولة الكويت، ودور القانون البيئي واللوائح التنفيذية المنظمة له في مجال إدارة النفايات» من تقديم المهندسة سها كرم، رئيس مشروع مسح وإعداد قاعدة بيانات شاملة لإدارة النفايات بدولة الكويت.

وأوضح أن المحاضرة الثانية قدمتها المهندسة مريم اليعقوب، مدير إدارة الالتزام البيئي بالهيئة العامة للبيئة بدولة الكويت، وجاءت بعنوان «دور الأجهزة الرقابية في مراجعة الالتزام بالاشتراطات البيئية وتحديد المخالفات في قطاع إدارة النفايات». والمحاضرة الثالثة بعنوان «زيارة نظام معلومات الرقابة البيئية والاطلاع على آلية تصنيفها وتحليلها واسترجاعها - عرض لقواعد بيانات النفايات» قدمها المهندس ناصر الحسيني الباحث الجغرافي بإدارة البيانات البيئية بالهيئة، وذكر أن الدكتور مروان الدمشقي كبير مستشاري الهيئة قدم المحاضرة الرابعة عن «الحماة والتعريف بأساليب نقلها وردمها والتعامل معها وفق الاشتراطات البيئية».

وأفاد عضو مجلس ادارة جمعية حماية البيئة أن مستشار الاقتصاد البيئي بالهيئة العامة للبيئة الدكتورة هبة أحمد مصطفى قدمت المحاضرة الخامسة حول «العوائد الاقتصادية لإدارة مرادم النفايات المنزلية» وذلك في إطار ورشة عمل «إدارة المخلفات الطبية». لافتا أن المشاركين العرب والكويتيين شاركوا في المحاضرات الخمس بعد تقسيمهم لمجموعات عمل شاركت الأولى في ورشة إدارة المخلفات الطبية فيما شاركت المجموعة الأخرى في ورشة الحماة البلدية وشاركت الاخيرة في ورشة ادارة مرادم النفايات المنزلية، منوها الى ان الوفود العربية والكويتية المشاركة في المؤتمر قامت بجولة في «نظام معلومات الرقابة البيئية، إيمسك» واطلعوا على التطبيقات الأربع الخاصة بالمشروع.

أعلن توفير محطات معالجة مؤقتة لملوثات المناطق المأهولة بالسكان كجليب الشيوخ

عبدالله الأحمد: مقبلون على مشاريع هادفة لإنجاز منظومة لمعالجة مجارير مياه الأمطار في «الجون»

الشيخ عبدالله الأحمد

اعلن المدير العام رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد أمس أن الهيئة مقبلة على مشاريع هادفة لإنجاز منظومة لمعالجة مجارير مياه الأمطار في «جون الكويت» وبعض المناطق المأهولة بالسكان.

جاء ذلك في تصريح للشيخ عبدالله الأحمد للصحافيين في مجلس الأمة عقب انتهاء اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية الذي ناقش مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة للسنة المالية 2019-2020 والحساب الختامي للهيئة عن السنة المالية 2017-2018.

وذكر الشيخ الأحمد انه «ستكون هناك مشاريع مستقبلية هادفة على ارض الواقع لإنجاز منظومة لمعالجة تلك المجارير وكذلك ملوثات بعض المناطق المأهولة بالسكان كجليب شيوخ لإيجاد محطات معالجة مؤقتة لهذه المناطق».

وأضاف ان هناك اليوم نقلة نوعية للعمل البيئي في الدولة وذلك بتعاون الجهات كافة معربا عن الشكر لوزارة المالية على تعاونها في الميزانية المقبلة للهيئة ولجنة (الميزانيات) البرلمانية على تعاونها في إقرار ميزانية الهيئة.

وبين انه بعد ان يوافق مجلس الأمة على إقرار الميزانية سيتم تزويد الهيئة بميزانية تلك المحطات ومن ثم سيتم طرح المشروع في مزايدة عامة لإيجاد هذه المحطات على ارض الواقع قبل انتهاء العام الحالي ليتم المضي قدما في توقيع عقد هذه المشاريع لمعالجة مجارير مياه الأمطار.

وأكد ان الهيئة سيطرت على الوضع البيئي في الكويت وتطبيقها للمخالفات على المصانع التي لا تلتزم بالاشتراطات البيئية أو تحويلها إلى النيابة العامة.

ولفت إلى امتلاك البلاد منظومة رقابية «فريدة من نوعها» عبر وجود أكثر من 15 مرصدا لمراقبة مياه البحر و15 مرصدا آخر للهواء يتم من خلالها رصد أي زيادة في الملوثات ومحاسبة من يقوم بتلويث بيئة الكويت.

وأكد تعاون وزارة الكهرباء الماء مع الهيئة لتقليل نسبة العوائد التي تخرج من محطات الوزارة من خلال تركيب فلاتر وتغيير المحروقات في المحطات ما سيساهم بشكل «كبير» في تقليل نسبة الانبعاثات والتحول إلى الوقود البيئي في القريب العاجل وتقليل نسبة الملوثات في الكويت.

تتمات

الجبري يلحق

ومحمد الدلال ، الموجه إلى وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ، على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل ، الموافق 30 ابريل .

وكان النواب رياض العدساني وعادل الدمخي ومحمد الدلال ، قد تقدموا أمس بطلب لاستجواب الوزير الجبري ، مكون من أربعة من محاور

ويشمل المحور الأول من طلب الإستجواب وفق مقدميه ، «مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسه الوزير من تجاوزات ، في اداء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية».

اما المحور الثاني فيتناول ما عده مقدمو الطلب «تجاوزات في وزارة الإعلام» ، فيما يعنى المحور الثالث ب«المخالفات في الهيئة العامة للرياضة».

وخصص للمستجوبون المحور الرابع لما يتعلق ب«الأسئلة البرلمانية».

وأعلن النواب المستجوبون أن الاستجواب حق اصيل لاعضاء مجلس الأمة ، ضمن أدواتهم الرقابية ، مشيرين إلى أن محاور الاستجواب تتضمن امثلة صارخة على سوء الإدارة وهدر المال العام والفساد الواضح ، في جوانب متعلقة بالحيازات الزراعية والتفرغ الرياضي.

وفي هذا السياق، قال النائب الدلال إن الهدف من هذا الاستجواب هو الإصلاح الإداري ومواجهة سوء الإدارة ومكافحة الفساد، وتحقيق مطالب الناس وتطلعاتهم في ظل نموذج ومثال صارخ من التجاوز على الدستور والقانون لمسناه في إدارة الوزير المستجوب.

وبين الدلال أن الاستجواب جاء بسبب تكرار المخالفات بوزارة الإعلام، وتفويت أموال مستحقة ودبون لصالح الحكومة بقيمة ملايين الدنانير، إضافة إلى التجاوزات والمخالفات التي تعلقت بأداء الوزير.

وأشار إلى الإدارة في الهيئة العامة للزراعة واستمرار التجاوزات على القانون والدستور فيما يتعلق بتوزيع القسائم الزراعية والمراقبة الداخلية لعمليات التفتيش وسحب الحيازات المخالفة والمتجاوزة.

وقادبانه اطلع، خلال حضوره أحد اجتماعات لجنة الميزانيات والحساب الختامي، على أمثلة واضحة في عدم قدرة هيئة الزراعة على مواجهة التجاوزات الموجودة، ناهيك عن الخلافات الداخلية القائمة بين مسؤولي الهيئة العامة للزراعة.

وأوضح ان هناك تجاوزات في الهيئة العامة للرياضة فيما يخص التفرغ الرياضي الذي يعتبر مثالا صارخا لسوء الإدارة، وتفويت مصالح المواطنين وأموال البلد.

وأكد أن الوزير يخالف المادة 50 من الدستور ، فيما يخص التعاون بين السلطتين ولا يستجيب للأسئلة البرلمانية ما يعتبر نوعًا من التجاوز الكبير لصلاحيات مجلس الأمة.

وطالب الدلال الشعب الكويتي بقراءة مادة الاستجواب وتفحصها وتمحيص المحاور والوقائع المحددة من الناحية الدستورية والقانونية، حيث سيرون ممارسات الوزير وتصرفاته وتجاوزاته، مؤكدًا ان الهدف من الاستجواب ليس شخص الوزير بل الإصلاح بالدرجة الأولى وتحقيق مصالح المواطنين والمحافظة على المال العام.

من جانبه، قال النائب عادل الدمخي إن الاستجواب حق أصيل للنائب لأداء دوره الرقابي، وخصوصًا اننا أمام أمثلة صارخة من سوء الإدارة وهدر المال العام وفساد واضح في جوانب متعلقة بالحيازات الزراعية والتفرغ الرياضي.

أضاف الدمخي «نتحدث اليوم عن مخالفات جسيمة جدًا ولا تقصد شخص الوزير وإنما صفته، والاستجواب واجب وحق علينا أمام الشعب الكويتي».

وأكد أن الاستجواب مستحق ويتعلق بالأموال العامة والفساد الإداري الذي لا يمكن السكوت عنه، مشيرًا إلى أن الوزير لم يقم بدوره الرقابي في ملف الحيازات الزراعية.

وقال «هذا الاستجواب من الاستجوابات الاستثنائية في تاريخ الكويت، خاصة وأن المحاور تكلمنا عنها كثيرًا على مستوى الشعب الكويتي لكن لم نتطرق لجانب الحيازات الزراعية».

بدوره أكد النائب رياض العدساني أن هناك مخالفات صارخة بالميزانية، والنقل بين البنود بالملايين، وعدم الالتزام بملاحظات الجهات الرقابية، وكل ذلك مفيد في الحسابات الختامية.

قبول كل

وأكد أن اللجنة ستطلب من «الفتوى والتشريع» تزويدها بالبيانات والأوراق المطلوبة في قضية المتقدمين للوظيفة، ومن اجتاز الاختبار التحريري في المعهد القضائي أو لم يجتزه، كما ستطلب اللجنة تزويدها بالمقابلات التي تمت ومعاييرها ، والأسئلة التي وجهت للمتقدمين للوظائف وضوابط هذه الأسئلة، تمهيدًا لدراسة هذه المعلومات في اللجنة.

وقال إن اللجنة قررت أيضًا الانتقال إلى مقر الفتوى والتشريع الأسبوع المقبل لفحص جميع الملفات هناك، مؤكدًا أن مسؤولية اللجنة فحص جميع المستندات لكل المتقدمين للوظائف ومقارنتهم ببعضهم ببعض من حيث الجامعات والتخصصات والدرجات وغيرها من الأمور.

وكشف عن أن اللجنة ستنهي عملها في غضون شهر من تاريخ تشكيلها، وتقدم تقريرها إلى مجلس الأمة لمناقشته والتصويت عليه.

وأوضح أنه من الناحيتين القانونية والدستورية لا يجوز أن تتلقى اللجنة أي تظلمات، داعيًا أصحاب التظلمات إلى تقديمها مباشرة إلى إدارة الفتوى والتشريع والاحتفاظ بنسخة من هذا التظلم، مؤكدًا أن اللجنة ستنظر في هذه التظلمات وتتابع آلية تعامل إدارة الفتوى والتشريع معها.

من جهة أخرى انتقد أبل ما يتردد في وسائل التواصل الاجتماعي عن قضية التزوير في ملف الجناسي، مؤكدًا ترحيبه بتشكيل لجنة للتحقيق بهذا الموضوع، ورفضه في الوقت نفسه التشكيك بوطنية بعض النواب.

وشدد على أنه يقوم بدوره الوطني والمشروع للحفاظ على الوطن وحقوق المواطنين، معتبرًا ان الانتماء للوطن ومقدار العطاء له لا يقاس فقط بالجنسية، وبالتالي الأمر غير قابل للمزايدة.

وشدد على أن الكل مواطنون ومحاسبون جميعًا أمام رب العالمين على مقدار ما يقدمونه للوطن، مجددًا التأكيد على وقوفه مع الطلبات القانونية واللائحية التي تقدم داخل قاعة المجلس.

وعن قضية حقوق «البدون» قال أبل «عندما يقدم مقترح حول الحقوق المدنية لتلك الفئة من لديه رأي فليات به للمناقشة داخل القاعة عند مداولة القانون، ولكن المزايدة في هذا الأمر مرفوضة تمامًا».

أضاف أن «الحقوق المدنية للبدون أصيلة وشرعية وإنسانية ووطنية علينا المطالبة بها، ومن لديه رأي آخر فليات للنقاش وتبادل الآراء حول ما إذا كانت تلك الآراء تؤدي إلى مشاكل أو التجاوز على القانون أم لا».

وأكد أن الكويت تتبوأ اليوم مكانة دولية بجهد شخصي من سمو الأمير مشددا على رفضه اي مساس او تجريح بتلك المكانة التي تبوأتها الكويت.

من جهة أخرى عقدت لجنة التحقيق في الجوازات المزورة المنبثقة من لجنة حقوق الإنسان البرلمانية أولى اجتماعاتها أمس ، لوضع آلية عمل للجنة لبدء التحقيق في هذه القضية ، للوصول إلى النتيجة المرجوة.

وقال مقرر اللجنة النائب ثامر السويط عقب اجتماع اللجنة ، إن قضية الجوازات المزورة قضية شائكة ومهمة مضى عليها سنوات طويلة ، دون أن يبادر أحد بفتح هذا الملف والعمل على حله ، حيث تسببت بآثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية للمتضررين .

ولفت إلى أن هذا الاجتماع هو الاجتماع الأول للجنة وتم وضع خطة عمل وتسمية مقرر للجنة ، حيث تتكون كذلك من النائب الحميدي السبيعي رئيسًا والنائب محمد هايف عضوًا، لافتًا إلى انه تم تحديد عقد اجتماع في يوم الاثنين من كل أسبوع.

وشدد السويط على أن اللجنة أخذت على عاتقها السعي ، لكشف ابعاد قضية الجوازات المزورة والسعي بشكل جاد لوضع حلول حقيقية لمعالجتها ، لافتًا إلى أنه سيتم استدعاء جميع الجهات المعنية ذات الصلة للتحقيق معهم، كما سيتم الاجتماع ببعض المتضررين من هذه المشكلة للاستماع لوجهة نظرهم لإعطاء نتيجة كاملة وتصور لمعالجة افضل.

يذكر أن مجلس الأمة قد وافق في جلسته الأخيرة على تكليف لجنة حقوق الإنسان التحقيق في قضية الجوازات المزورة لفئة المقيمين بصورة غير قانونية.

العازمي : إحالة

الافتتاح ، ان رعاية سموه لهذا المؤتمر إنما تنم عن حرصه وبدعم توجيهات الحكومة الرشيدة ، في تحقيق رؤية «كويت جديدة 2035» ، فالكويت مقبلة على مشاريع ضخمة في البنية التحتية خلال الفترة القادمة واقضل استعداد لها يكمن في التعليم الجيد وهذا ما نرجوه من مخرجات قسم الهندسة المدنية بشكل خاص وجامعة الكويت بشكل عام .

اضاف ان هذه الرعاية السامية تؤكد وترسخ مفاهيم الكويت في رعايتها للعلم والعلماء ، وتعكس جهودها المستمرة في تطوير بنيتها التحتية والارتقاء بها لتحقيق عناصر الاستدامة ، من خلال هذا المؤتمر ، اضافة إلى المشاركة العلمية الرفيعة التي تم استقدامها من مؤسسات وجامعات عالمية مرموقة في مجالات البنية التحتية.

الفاضل بحث

قائلا انها «لعبت دورا مهما في ضمان أمن الطاقة اليابانى ، لكونها رابع اكبر مورد للنفط الخام» ، مشددا على ضرورة استمرار إمدادات الكويت النفطية لبلاده.

السعودية : إعدام

تعزيرا وإقامة حد الحرابة في عدد من الجناة في كل من مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والشرقية، والقصيم، وعسير لتبنيهم الفكر الإرهابي المتطرف ، وتشكيل خلايا إرهابية للإفساد والإخلال بالأمن وإشاعة الفوضى وإثارة الفتنة الطائفية ، والإضرار بالسلم والأمن الاجتماعي ومهاجمة المقار الأمنية باستخدام القنابل المتفجرة، وقتل عدد من رجال الأمن غيلة، وخيانة الأمانة بالتعاون مع جهات معادية بما يضر بالمصالح العليا للبلاد.

وبحسب بيان الداخلية أقدم كل من التالية أسماؤهم: أحمد حسن علي آل ربيع ، أحمد حسين علي العرادي ، أحمد فيصل حسن آل درويش ، جابر زهير جابر المرهون ، حسين حسن علي آل ربيع ، حسين علي جاسم الحميدي ، حسين قاسم علي العبود ، حسين محمد علي آل مسلم ، حيدر محمد إبراهيم آل ليف ، خالد حمود جوير الفراج ، خالد عبدالكريم صالح التويجري ، سالم عبدالله عوض العمري الحربي ، سعيد محمد سعيد السكافي ، سلمان أمين سلمان آل قريش ، طالب مسلم سليمان الحربي ، طاهر مسلم سليمان الحربي ، عباس حجي أحمد الحسن ، عبدالعزيز حسن علي آل سهوي ، عبدالكريم محمد الحواج ، عبدالله سلمان صالح آل اسريح ، عبدالله عادل حسن العوجان ، عبدالله هاني عبدالله آل طريف ، عزيز مهدي عبدالله آل رافع العمري ، علي حسين علي العاشور ، علي حسين علي المهناء ، فاضل حسن عبدالكريم لباد ، مجتبى نادر عبدالله السويكت ، محمد حسين علي العاشور ، محمد سعيد عبدرب الرسول آل خاتم ، محمد عايض محمد النملان القحطاني ، محمد عبدالغني محمد عطية ، محمد منصور أحمد آل ناصر ، مصطفى أحمد عبداللطيف درويش ، منتظر علي صالح السبيتي ، منير عبدالله أحمد آل آدم ، هادي يوسف رضي آل هزيم ، يوسف عبدالله عوض العمري ، وجميعهم من الجنسية السعودية ، على تبني الفكر الإرهابي المتطرف وتشكيل خلايا إرهابية للإفساد ، والإخلال بالأمن وإشاعة الفوضى وإثارة الفتنة الطائفية ، والإضرار بالسلم والأمن الاجتماعي ، ومهاجمة المقار الأمنية باستخدام القنابل المتفجرة، وقتل عدد من رجال الأمن غيلة، وخيانة الأمانة بالتعاون مع جهات معادية بما يضر بالمصالح العليا للبلاد.

وأوضح البيان أنه بإحالتهم للقضاء الشرعي بعد توجيه الاتهام لهم بارتكابهم تلك الجرائم صدرت بحقهم صكوك شرعية تقضي بثبوت ما نسب لهم شرعا والحكم عليهم بالقتل تعزيرا، وإقامة حد الحرابة على المشار لاسمبهما آنفا ، عزيز مهدي العمري وخالد بن عبدالكريم التويجري ، مع صلب الأخير منهما، وصدقت الأحكام من محكمة الاستئناف المختصة ومن المحكمة العليا وصدر أمر ملكي بإنفاذ ما تقرر شرعا وصدق من مرجعه بحق الجناة المذكورين، وقد نفذ ما تقرر شرعا بحقهم هذا اليوم الثلاثاء الموافق 18 / 8 / 1440هـ في كل من مناطق الرياض، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والشرقية، والقصيم، وعسير.

أضاف أن وزارة الداخلية إذ تعلن ذلك ، لتؤكد أن هذه البلاد لن تتوانى عن ردع كل من تسول له نفسه المساس بأمنها واستقرارها ومواطنيها والمقيمين على أراضيها، وأنها ماضية بمشيئة الله بكل عزم وحزم في تحقيق العدالة بتنفيذ أحكام الشرع المطهّر في كل من يتعدى حدود الله، كما تحذر في الوقت ذاته كل من تسوّل له نفسه الإقدام على ارتكاب مثل هذه الأعمال الإرهابية الإجرامية بأن العقاب الشرعي سيكون مصيره.

مصر : 88.8 في المئة

المشاركة في الاستفتاء 27 مليون و193 الف و593 ناخبا داخل مصر وخارجها، من اصل 61 مليون و344 الف و503 ناخبا، بنسبة مشاركة 44.33 في المئة.

أضاف أن عدد الاصوات الصحيحة 26 مليون 362 الف 421 صوتا بنسبة 96.94 في المئة، اما الباطلة بلغت 831 الف و172 صوتا بنسبة 3.06 في المئة.

واعلن أن عدد الموافقين على التعديلات بلغت 23 مليون و416 الف 741 صوتا بنسبة 88.83 في المئة من عدد الأصوات الصحيحة، اما عدد غير الموافقين بلغت مليونين و945 الف و680 صوتا بنسبة 11.17 في المئة.

واغلقت صناديق الاقتراع امس الاول، في اليوم الثالث والأخير للاستفتاء على التعديلات الدستورية، وبدأت عمليات فرز بطاقات التصويت، وشهدت لجان الاستفتاء على التعديلات الدستورية إقبالا من المواطنين للإدلاء بأصواتهم منذ فتح اللجان، في ثالث أيام التصويت بالداخل، فيما انهى المصريون بالخارج، الإدلاء بأصواتهم، أمس، في 140 مقرًا انتخابيًا بـ124 دولة يتواجد بها أبناء الوطن.

كان المستشار محمود الشريف نائب رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، اعلن أن بطاقات التصويت طبعت بعدد مساو لأعداد الناخبين المقيدين بقاعدة البيانات، وهو 61 مليونا و344 الفا و503.

وأوضح نائب رئيس الهيئة الوطنية للانتخابات، أن عدد القضاة المشرفين على الاستفتاء بلغ 15 الفا و234 باللجان العامة والفرعية، والتي تقدر بـ368 لجنة عامة، و13 الفا و919 لجنة فرعية.

«الاتحاد الأوروبي»

باسم الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة والامنية ونائب رئيس المفوضية الاوروبية فيديريكا موغيريني ، في مؤتمر صحفي «نأسف لإعلان الولايات المتحدة أمس الاثنين عدم تجديد الإعفاءات النفطية».

أضافت ان هذا القرار «ينطوي على مزيد من المخاطر تحيق بتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة «الاتفاق النووي الإيراني» ، والتي تعد عنصرا اساسيا في الاطار العالمي لعدم الانتشار النووي الذي اقره مجلس الأمن التابع للامم المتحدة بالإجماع والذي يعد في الوقت نفسه امرا حاسما بالنسبة للامن الإقليمي والعالمي».

وأكدت مواصلة الاتحاد الأوروبي الالتزام بالاتفاق النووي الايراني ما دامت إيران مستمرة في التنفيذ الكامل والفعال لالتزاماتها المتعلقة بالأسلحة النووية.

وكان الرئيس الامريكي اعلن امس الأول الاثنين وقف الاعفاءات ، التي سمح بموجبها لثماني دول من شراء النفط الايراني مطلع الشهر المقبل ، وذلك في نطاق العقوبات الامريكية المفروضة على ايران ، لاسيما بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي الايراني في مايو الماضي.

سريلانكا : «داعش»

مراسل «بي بي سي» في سريلانكا دعا إلى التريث بشأن الخبر، لأن التنظيم اعتاد على تبني الهجمات مباشرة بعد وقوعها، مع نشر صور فيديو عنها عبر الانترنت.

وكان الحكومة حملت مسؤولية الهجمات لجماعة التوحيد الوطنية المعروفة محليا في سريلانكا.

واعتقلت الشرطة 40 شخصا للتحقيق معهم في القضية. وقال متحدث باسم الشرطة إن من بين المعتقلين رجل سوري «قبض عليه بعد التحقيق مع المشتبه بهم المحلي».

وقال وزير الدفاع أمام البرلمان إن التحقيقات أشارت إلى أن الهجمات كانت ردا على هجمات كرايستشيرتش ، التي استهدفت في مارس مسجدين في نيوزيلاندا.

وتبحث الشرطة في كولومبو عن شاحنة وسيارة يعتقد أن المتفجرات حملت على متنهما، حسب صحفي بي بي سي عزام أمين.

وقد شيعت جنازة 30 من ضحايا الهجمات في كنيسة سان سباستيان شمالي كولومبو. وستقام مراسم تشييع جنازة عدد آخر من الضحايا في وقت لاحق.

وأعلنت السلطات في سريلانكا تنكيس الأعلام والوقوف دقيقة صمت في الثامنة والنصف، وهو توقيت وقوع الهجوم الأول.

وتمنح حالة الطوارئ الجيش والشرطة سلطة اعتقال الأشخاص والتحقيق معهم دون أمر من المحاكم، وهي السلطات التي كانت مخولة لأجهزة الأمن خلال الحرب الأهلية.

وكانت الحكومة قد عطلت عمل مواقع وتطبيقات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ووتساب وإنستاغرام بعد الهجمات.

ولا يعرف عن جماعة التوحيد الوطنية التي حملتها الحكومة مسؤولية الهجمات ضلوعها في عمليات بهذا الحجم، ولكنها اشتهرت العام الماضي بعدما خرب منتسبوها تماثيل بوذية. ولم تعلن الجماعة مسؤوليتها عن الهجمات.